

اسم الطالب: عبدالرحيم حمدي

يتم تقييم كل خطة بحث (عرض مبدئي) وفقاً لمعايير التقييم التالية:

عناصر التقييم	مقبول	مرفوض	يحتاج تعديل	ملاحظات
عنوان البحث	✓			تحتاج الترجمة إلى تعديل بسيط باستخدام on بدلاً من in The impact..... on
المقدمة	✓			- المقدمة متوازنة وجيدة في عرض الأفكار الرئيسية للبحث لكنها تحتاج إلى إبراز المشكلة البحثية بشكل أكبر، وذلك من خلال إبراز العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقضايا القانونية المتعلقة بالوصول إلى العدالة. - عليك كتابة المقدمة من خلال رؤيتك وبلغتك وأفكارك الخاصة دون الاعتماد بشكل مباشر على الذكاء الاصطناعي.
أهمية البحث				- أغفلت كتابة هذا الجزء الهام. - يتعين على الباحث توضيح أهمية اختيار الموضوع من جوانب متعددة، بما في ذلك القيمة العملية وقابلية نتائج البحث للتطبيق، والأهمية العلمية على المستوى الأكاديمي، والاقتصادي وغيره، وأهمية البحث كذلك بالنسبة للباحثين الآخرين والمجتمع عموماً والمجتمع القانوني خصوصاً.
مشكلة البحث			✓	- تحدثت عن الإشكالية التي يدور حولها البحث بشكل جيد لكن عليك أن تظهر البعد القانوني للموضوع بشكل أكبر مع تحديد النظام القانوني أو الطريقة التي سنتناول بها الموضوع، فالإشكالية عامة جداً وغير محددة. - عليك استبدال مصلح "الورقة" بمصطلح "البحث"
تساؤلات البحث			✓	توسعت جداً في أسئلة البحث فالأسئلة تكون محددة ومأخوذة من الإشكالية ومترتبة عليها، لذا عليك حذف الأسئلة المتشابهة أو العامة أو الفرعية البعيدة عن نطاق البحث، وتحديد الإشكالية ومن ثم كتابة الأسئلة التي تعبر عنها في حدود 4 أو 5 أسئلة.
منهجية البحث		✓		- الصفحات 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، وحتى منتصف صفحة 14 تخرج عن سياق الأبحاث القانونية. - يحدد الباحث المنهج المستخدم في الدراسة، مثل المنهج المقارن أو التاريخي أو الاستقرائي أو الاستنباطي، مع تطبيقه على الموضوع بشكل محدد. - مرفق لك نبذة عن مناهج البحث القانوني وكيفية الاعتماد عليها في البحث.

أهداف الدراسة	✓		الأهداف جيدة، يمكنك دمج الأهداف الممتشابهة وعدم الإسهاب في شرح الأهداف فتكتبها عناوين رئيسية ويكون الشرح والإسهاب في متن البحث من خلال المباحث والمطالب والفروع.
التقسيم والتبويب		✓	- لقد تفرعت إلى العديد من الموضوعات الفرعية التي قد تشتت تركيز القارئ عن الهدف الرئيسي للبحث، لذا عليك أن تجعل الموضوع مركزاً ومحددًا بحيث يعكس العنوان والإشكالية وأهداف البحث بوضوح. - عليك أن تركز في بحثك على تعريف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته القانونية، والفرص والتحديات القانونية المرتبطة بتعزيز الوصول إلى العدالة، ومدى جاهزية القوانين الحالية لتنظيم ذلك (ومن الأفضل تحديد نظام قانوني محدد لتناوله بالدراسة)، فيجب أن يدور البحث حول تحليل هذه النقاط بشكل متوازن، مع تجنب التفرع إلى موضوعات غير مرتبطة مباشرة بالعنوان.
المراجع	✓		- لم تتمكن من الوصول والاطلاع على معظم المراجع الواردة، فمعظم المراجع المذكورة ليست حقيقية، لذا نؤكد على ضرورة أن يكون كل مرجع موجوداً بالفعل وتم الاعتماد عليه من خلال الباحث، ويمكن للقارئ الرجوع إليه والاطلاع عليه. - عليك الاستعانة ببعض المراجع الأجنبية في الموضوع لإثراء البحث.
ملاحظات عامة على خطة البحث			- يظهر الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الكتابة المباشرة لمعظم أجزاء البحث، لذا نؤكد على أنه يُحظر الاعتماد على برامج الذكاء الاصطناعي في كتابة البحث، كما يُحظر الانتحال الأدبي، فلن يتم قبول البحث للنشر إلا إذا كان إنتاجاً خالصاً للباحث، أي من أفكار الباحث وبالا اعتماد على مراجع حقيقية. - النتائج والتوصيات لا تُكتب في خطة البحث، عليك كتابتها في البحث النهائي بعد الانتهاء من إتمام البحث وكتابة المتن وجميع المباحث والمطالب والفروع، وبعد الانتهاء من محتوى البحث تكتب النتائج التي توصبت إليها بالفعل والتوصيات التي تراها مناسبة من خلال دراستك للموضوع. - عليك الالتزام بالتدقيق اللغوي لجميع أجزاء البحث، واستخدام علامات الترقيم استخداماً صحيحاً. - عليك إتمام التعديلات المذكورة والبدء في كتابة البحث بشكله النهائي واستكمال جميع متطلباته، وذلك لنشره في مجلة ميدأوشن للبحوث والدراسات أو مجلة علمية مصنفة ومعتمدة ضمن الفئات العالية Q1 أو Q1.

أنواع مناهج البحث القانوني

أولاً: المناهج العقلية

- المنهج الاستقرائي (التأصيلي)
- المنهج الاستنباطي (التحليلي)
- العلاقة بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي

ثانياً: المناهج الإجرائية

- المنهج المقارن
- المنهج التاريخي
- المنهج الوصفي

يمكن أن يدمج الباحث بين أكثر من منهج حسب مقتضيات البحث وطبيعة الموضوع.

المنهج الاستقرائي (التأصيلي)

يُطلق على المنهج الاستقرائي في المجال القانوني اسم "المنهج التأصيلي"

يُستخدم المنهج الاستقرائي (التأصيلي) في المجال القانوني عندما يكون موضوع البحث غير منظم تشريعياً، أو في حال كان منظماً ولكن له تطبيقات متنوعة، بمعنى آخر، أن توجد قواعد قانونية تحكم الموضوع، لكن الحالات التي يُطبق فيها القانون قد تختلف من حيث الظروف أو التفاصيل، مما يؤدي إلى تباين في تفسير أو تنفيذ هذه القواعد حسب كل حالة.

ففي هذه الحالة يساعد المنهج الاستقرائي (التأصيلي) في وضع نظرية عامة تشمل ذلك أو اقتراح نصوص جديدة أكثر وضوحاً وشمولاً، حيث يمكنه تحديد الثغرات في القوانين الحالية والتأكد من أنها تتناسب مع التطبيقات المتنوعة للظاهرة، مما يسهل تفسيرها وتنفيذها في حالات مختلفة.

يبدأ الباحث في حال اتباع المنهج الاستنباطي من العام إلى الخاص، أو من الكل إلى الجزء، أي ينطلق من القواعد العامة للوصول إلى قواعد خاصة أو جزئية.

بناءً على ذلك، يعتمد الباحث على القواعد العامة المسبقة، ويختار منها ما ينطبق على الظاهرة موضوع البحث، ولذلك يُعرف الاستنباط بأنه "استدلال تنازلي".

يتم في المنهج الاستنباطي استخدام القواعد العامة لاشتقاق نتائج جديدة، فهذا النوع من المنهجية يساعد في بناء معرفة علمية دقيقة، تعتمد على المنطق والتسلسل العقلي، مما يعزز الفهم العميق للظواهر المدروسة، حيث يبدأ الباحث من قضايا أو مبادئ مسلّم بها ليصل إلى قضايا أخرى تُشتق منها بالضرورة.

المنهج الاستنباطي (التحليلي)

يُطلق على المنهج الاستنباطي في المجال القانوني اسم "المنهج التحليلي"

يبدأ الباحث في حال اتباع المنهج الاستنباطي من العام إلى الخاص، أو من الكل إلى الجزء، أي ينطلق من القواعد العامة للوصول إلى قواعد خاصة أو جزئية.

بناءً على ذلك، يعتمد الباحث على القواعد العامة المسبقة، ويختار منها ما ينطبق على الظاهرة موضوع البحث، ولذلك يُعرف الاستنباط بأنه "استدلال تنازلي".

يتم في المنهج الاستنباطي استخدام القواعد العامة لاشتقاق نتائج جديدة، فهذا النوع من المنهجية يساعد في بناء معرفة علمية دقيقة، تعتمد على المنطق والتسلسل العقلي، مما يعزز الفهم العميق للظواهر المدروسة، حيث يبدأ الباحث من قضايا أو مبادئ مسلّم بها ليصل إلى قضايا أخرى تُشتق منها بالضرورة.

المنهج الوصفي

يستخدم المنهج الوصفي في الأبحاث القانونية من خلال استعراض النصوص التشريعية والأحكام القضائية والآراء الفقهية المرتبطة بموضوع الدراسة، متبوعاً بتأصيل وتحليل تلك العناصر.

ويهدف البحث القانوني وفقاً لهذا المنهج أيضاً إلى استطلاع الرأي العام في قضايا معينة، وتناولها في البحث.

فمثلاً دراسة قانون حماية المستهلك وفقاً للمنهج الوصفي، يقوم فيه الباحث بجمع النصوص القانونية الخاصة بحماية المستهلك، بالإضافة إلى تحليل الأحكام القضائية التي تتناول قضايا حقوق المستهلكين، ويعرض آراء الفقهاء حول هذا الموضوع.

من خلال هذا التحليل الوصفي، يستطيع الباحث توضيح مدى فاعلية القانون الحالي، وتقديم اقتراحات لتحسينه بناءً على واقع الحال.

المنهج التاريخي

يمكن استخدامه في الأبحاث القانونية على النحو التالي

استخدامه كمنهج أساسي: يُستخدم المنهج التاريخي لدراسة الظواهر أو الإشكاليات القانونية، خاصة عندما يتعلق البحث بتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية.

استخدامه كمنهج مساعد: يمكن أن يُعتمد على المنهج التاريخي كوسيلة ثانوية لعرض الموضوعات التي تمتد جذورها إلى الماضي، فيقوم الباحث بعرض التطور التاريخي لهذه الموضوعات للاستفادة منها في سياق بحثه.

كما يستخدم المنهج التاريخي للتمييز بين النظم القانونية فمنها النظم التاريخية التي انتهى العمل ومنها ما تم تطويره ومنها النظم التي كانت ومازالت مستمرة.

المنهج المقارن

يُعتبر المنهج المقارن من أكثر المناهج استخداماً في مجال الدراسات القانونية، وذلك بسبب تشابه التشريعات في الدول المختلفة والتأثير المتبادل بينها، بالإضافة إلى كيفية تطبيق القضاء وتفسير الفقه لهذه النصوص.

المنهج المقارن هو دراسة الباحث لظاهرة أو إشكالية معينة في قانونه الوطني، ومقارنتها مع نظام قانوني أجنبي آخر أو أكثر، ويهدف هذا المنهج إلى التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين الأنظمة، وتفسير أسباب هذه الاتفاقات أو الاختلافات، مما يساعد في الوصول إلى أفضل القواعد التي تحكم الظاهرة أو الإشكالية التي يدرسها الباحث.